مجلس الشورى يبدأ مناقشاته لمشروع التعديلات الدستورية

صنعاء / سبأ :

بدأ مجلس الشــورى أمس الثلاثاء أولى جلسات اجتماعه الثاني عشــر من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي 2008 برئاســة الأخ عبــد العزيز عبد الغنــي رئيس مجلس الشــورى وذلك لمناقشــة مشــروع التعديلات الدســتورية المحــال إلى المجلس من فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

وفي جلســة أمس قُرئــت المذكرة الإيضاحيــة المرفقة بمشــروع التعديلات الدســتورية، كما قُرئت مواد الدستور والمواد المســتهدفة بالتعديل وفقاً للمشروع المقدم من فخامــة رئيس الجمهورية، وقــام بقراءتها الأخوة عبد الله أحمــد غانم، والدكتور أحمد محمــد الأصبحي، وصالح عباد الخولاني، والدكتور محمد أفندي والدكتور مطهر السعيدي، وفضل محسن، وأحمد علي السلامي، وأحمد عقبات، ويحيى قحطان أعضاء مجلس الشورى .

وأبانت المذكرة الإيضاحية الأهداف المتوخاة من مشروع التعديلات الدستورية فيما يخص تطوير النظام البرلماني والأخذ بنظام المجلسين، وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية.

واشــارت إلــى أن التعديل المتعلق بتطوير النظام البرلماني والاخذ بنظام المجلسين يتركز حول المادة 62 من الدستور، وما يترتب على ذلك من تعديلات لمواد أخرى وإضافة ما يلزم إضافته من مواد.واعتبرت المذكرة الإيضاحية أن مبدأ تعديل تلك المادة والأهداف التي يسعى لتحقيقها تستند إلى جملة من المبررات أهمها إحداث تطور مهم في البناء المؤسسي الدستوري للسلطة التشريعية، بالانتقال إلى نظام سلطة تشريعية باسم مجلس الأمة مكونة من غرفتين هما مجلس النواب ومجلس الشورى الذي سيتم تطويره من خلال منحه الصلاحيات التشريعية الكاملة.وكذا توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار وتطوير عملية التشريع وتحقيق قدر أكبر من استقرار التشريع وجعله أكثر واقعية، فضلاً عن أن هذا التعديل يتضمن إصلاحاً سياسياً ودستورياً جديداً يعزز من عملية بناء الدولة الحديثة ويوفر آلية ديمقراطية جديدة تساهم في فتح أفق جديد أمام المشاركة الشعبية في صنع القرار وذلك من خلال انتخاب معظم أعضاء مجلس الشورى بعدد متساوٍ لكل محافظة.

وبشأن توسيع صلاحيات المجالس المحلية المستهدف من مشروع التعديلات الدستورية أوضحت المذكرة أن ذلك يأتي في ضوء البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ومبادرة فخامته المعلنة بتاريخ 24 سبتمبر 2007 بشأن الانتقال إلى نظام الحكم المحلي.وأوردت أهداف التعديل المتمثلة في توسيع الديمقراطية كنظام فاعل في المجتمع ، وتمكين مجالس الحكم المحلي من إدارة وتسيير شئونها المحلية بنفسها، وتسريع وتائر التنمية المحلية في الحضر والريف تحقيقاً للعدالة التنموية الشاملة، وتوظيف وتنمية الموارد المالية على المستوى المحلي في مختلف المجالات التنموية، ورفع كفاءة تشغيل وصيانة المرافق المعنية بخدمة المواطن وتنفيذ سياسة الحكم المحلي، وإيجاد أسس وآليات فاعلة للتخفيف من الفقر والحد من البيروقراطية والاختلالات الإدارية والحفاظ على الأموال العامة وتنميتها لمصلحة الوطن.

وأوردت المذكرة الإيضاحية المرفقة بمشروع التعديلات الدستورية صلاحيات ومهام المجالس المحلية والوحدات الإدارية، وانتخاب رؤساء وحدات الحكم المحلي والموارد المالية والجوانب المتعلقة بسلطة التوظيف وإدارة الموارد البشرية والشرطة المحلية التي سيتم إنشاؤها في الوحدات الإدارية المقترحة بموجب هذه التعديلات.

وجــاء في المذكرة الإيضاحية فيما يخص المهام والصلاحيات: يقوم في الوحدات الإدارية نظام للحكم المحلي يؤمن لها إدارة وتسيير شئونها المحلية بنفسها ومجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية عبر مجالس محلية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً ومتساوياً تتمتع بسلطة اتخاذ القرار في الشأن المحلي، ويتبعها إدارة تنفيذية تعمل تحت إشراف وتوجيه هذه المجالس ويبين القانون سلطات وصلاحيات المجالس المحلية وحقوق وواجبات أعضائها وكذا مهام واختصاصات الإدارة التنفيذية .

وفيما يخص انتخاب رؤساء وحدات الحكم المحلي فإن الوحدات الإدارية على مستوى المحافظات والمديريات تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لكل منها رئيس إداري منتخب يبين القانون شروط وطريقة انتخابه ومهامه واختصاصاته وكذا طريقة الاختيار في حالة تعذر الانتخاب كما يبين القانون اختصاصات القيادات الإدارية الأخرى في الوحدات الإدارية.

وفيما يخص الموارد المالية بينت المذكرة الإيضاحية أن للوحدات الإدارية موارد مالية تُحدد بقانون يسمى «قانون الموارد المحلية» وتوظف المجالس المحلية حصيلة هذه الموارد مع ما تقدمه الدولة لها من دعم مالي مركزي لتمويل الخطط والموازنات السنوية الجارية والاستثمارية، ويحدد القانون صلاحيات المجالس المحلية في فرض الرسوم المحلية.

وأوضحت المذكرة أن وحدات الحكم المحلي بموجب التعديل الدستوري المقترح ستتمتع بسلطة التوظيف وإدارة مواردها البشرية وفقاً للضوابط والأسس التي تحددها القوانين والأنظمة، وبينت المذكرة الإيضاحية المرفقة بمشروع التعديلات الدستورية المحال إلى مجلس الشورى أن لوحدات الحكم المحلي شرطة محلية تتبع المجالس المحلية يبين القانون الخاص بها مهامها واختصاصاتها وتقسيماتها وحقوق وواجبات أفرادها.

هذا وسيواصل مجلس الشورى مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى. وكان المجلس قد استمع في مستهل الجلسة إلى قراءة لمحضر جلسته السابقة وأقره.

في ورشة العمل الخاصة بالبرلمانيين

حمير الأحمر : الورشة تهدف إلى تحديث الآليات وتطوير الكادر بما يعزز العمل البرلماني

ديمتروف : تطوير أعمال المجلس سيدفع بتعزيز العملية الديمقراطية في اليمن

صنعاء / سبأ :

نظــم مجلــس النــواب بالتعــاون مــع المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ورشة العمل الخاصة بالبرلمانيين امس بمبنى المجلس .

وركزت الورشة على توضيح مشاركة الجمهور في صنع القرار في النظام الديمقراطي وأهمية تواصل عمــل اللجــان البرلمانية مع الجهــات ذات العلاقة في الحكومة ومنظمــات المجتمع المدني وكيفية الاستفادة من قدرات الخبراء والمستشارين.

ويشارك في الورشة عدد من أعضاء لجان المجلس الدائمة وهي لجان التنمية والنفط والثروات المعدنية، والشؤون المالية، والتربية والتعليم، والإعــلام والثقافة والسياحة، والزراعة والري والثروة السمكية، والقوى العاملة والــشؤون الاجتماعية، والصحة العامة.

وفي الورشة التي حضرها أمين عام مجلس النواب عبد الله أحمد صوفان والأمين العام المساعد للمجلس أحمد محمد الخاوي أشار نائب رئيس مجلس النواب حمير بن عبد الله بن حسين الأحمر إلى أن هذه الفعالية النوعية يأتي تنظيمها تواصلا للفعاليات الأخرى التي جرى إقامتها في إطار زيادة رفع درجة الوعي والتأهيل والتدريب على المسائل المتصلة بتعزيز العمل البرلماني بشقيه التشريعي والرقابي وتحديث آلياته وتطوير كادره.

واشار إلى أنه سيتم إدارة حوار ونقاش مفتوح من خلال هذه الفعالية حول كل ما من شأنة الاسهام في الاستفادة من تجربة وخبرة العمل البرلماني في الفترة المنصرمة والاستئناس والاستعانة بخبرات وتجارب الآخرين من الأشقاء والأصدقاء وتداول الآراء والمعلومات النافعة والمساعدة على تنفيذ المهمات بشكل أفضل، بما في ذلك بلورة آليات صناعة القرار في النظم الديمقراطية واهمية التعاون بين البرلمان والحكومة على مستوى القضايا التي تطرح أمام المجلس ولجانه الدائمة وكيفية الاستفادة من قدرات الخبراء.

واوضح أن موضوعات هذه الفعالية تشمل كذلك بحث كيفية تنظيم جلسات الاستماع وتحديد اليات العمل التي تعزز من أداء اللجان الدائمة بالمجلس وصلتها الوثيقة بالجهات ذات العلاقة مع مختلف تكوينات الهيئة التنفيذية ذات الصلة لبحث وتنفيذ المهمات والمسؤولية المشتركة تجاه موضوع ما.

وأعتبر نائب رئيس مجلس النواب هذا العمل من الاعمال الجادة والتي على المشاركين الاهتمام بها..وحثهم على الاستفادة القصوى من الفرصة التي تتيحها هذه الفعالية لتداول الاراء وبلورة أكبر قدر من الافكار التي تحقق أهداف إقامة وتنظيم هذه الفعالية واستخلاص الاستنتاجات والتوصيات التي تمثل خلاصة لهذا العمل .

وأفاد أنها ستكون محط عناية وأهتمام قيادة المجلس في سياق متابعتها للتطوير المستمر لعمل البرلمان ولجانه، و تنظيم المزيد من مثل هذه الفعاليات التي تصب في هذا المجرى.

وعبر نائب رئيس مجلس النواب عن الشكر للاصدقاء في المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية على ما يبذلونة من جهد في تنشيط العمل المشترك وتعزيز علاقات التعاون بين المجلس والمعهد.مشيرا الى ان هذه الفعالية تمثل أحد أهم معالم هذا التعاون مؤكدا الحرص على تطوير هذه العلاقة في المستقبل بإقامة المزيد من الانشطة والفعاليات المشتركة وبما يخدم توسيع التعاون.

من جانبه اشاد المدير المقيم للمعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية بيتر ديمتروف بجهود قيادة مجلس النواب تجاه تطوير أعمال المجلس.. منوهاً بأن هذا التوجه سيدفع بتعزيز العملية الديمقراطية في اليمن..وأشار إلى أهمية أعمال اللجان البرلمانية الدائمة والمتخصصة بإعتبارها حلقة وصل بين مجلس النواب والجماهير مما يعزز صلتها بممثليها في البرلمان وقدرتهم على تحقيق رقابة أقوى على نشاط الهيئة التنفيذية .

ولفت إلى أن قضية الإتصال بالجمهور موضوع حيوي بالنسبة للجان البرلمانية الأمر الذي يستدعي أن يكون لهذه اللجان قدرة على التواصل مع المختصين والإستماع إليهم .

وأوضح المدير المقيم للمعهد الديمقراطي أن التعاون بين المعهد ومجلس النواب سيتركز على البناء المؤسسي لعمل البرلمان والنظر إلى آلية مناقشة الموازنة العامة للدولة باعتبارها أهم موضوع ينبغي تطوير القدرات بخصوصها.

وناقشت جلسات عمل الورشة عـدداً من الموضوعات المحورية المتصلة بأنعقادها ومن ذلك دور اللجان في عملية صنع القرار وبلورة مفهوم الديمقراطية في مشاركة الشرائح الواسعة من المجتمع في عملية صناعة القرار من خلال ممثلي الشعب .

كمـا تـنـاولـت آلـيـة صـنـاعـة الـقـرار في الديمقراطيات وأهمية تواصل عمل اللجان البرلمانية الدائمة مع الجهات ذات العلاقة وتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسة التشريعية وأدوارها المختلفة وتشجيع تفاعلهم معها.

وناقشت تواصل اللجان البرلمانية مع أصحاب المصالح بما يساعد البرلمان على القيام بدوره الرقابي من خلال قياس مستوى تنفيذ الخطط والبرامج الحكومية .

إلى جانب تواصل اللجان مع الخبراء بما يساعد على تـلافـي النقص الفني لدى السياسيين ومساعدة البرلمان على الخروج بقرارات متزنة تأخذ بعين الاعتبار أراء عناصر صناعة القرار بما يضمن الحد من التعديلات المستمرة أحياناً لبعض الموضوعات وبما يكفل الإستقرار للقرارات .

وتطرقت المداولات أثناء النقاش إلى أهمية جلسات الإستماع العامة التشريعية والإشرافية والإستقصائية والميدانية والمشتركة بشأن مشاريع القوانين وتعديلاته أو أي قضية وبما يضمن تطبيق الهيئة التنفيذية للقانون بشكل يتوافق مع ما أقرته السلطة التشريعية،والتحري عن وجود أي مخالفات معينة لدى أشخاص أو مؤسسات وهي تؤدي عملها كجهة رسمية .

وأكد المشاركون في الورشة على ضرورة تعزيز التعاون في مجال تبادل الخبرات والمعلومات لما من شأنه تعزيز البناء المؤسسي للعمل البرلماني، والعمل على إعداد وترتيب جلسات الإستماع، وكذا إنشاء قاعدة بيانات للجان البرلمانية والتعاون بين البرلمان والمعهد فيما يتعلق بمشاريع بعض القوانين التي تتطلب مزيداً من المعلومات والإستفادة من الخبرات والتجارب في مضمونها .

محافظ عدن يتفقد سير عمل ونشاط المعاهد المهنية في المحافظة

عدن / وداد شبيلي :
تصوير / محمد عوض :

تفقد الدكتور / عدنان الجفري محافظ محافظة عدن صباح أمس يرافقه الأخ / عبدالوهاب العاقل نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني سير عمل ونشاط عدد من المعاهد المهنية والفنية في المحافظة, حيث زار معهد الإنشاء للتدريب المهني في خور مكسر والمعهد التقني الصناعي في المعلا والمعهد التقني البحري في جزيرة العمال.

وخلال جولته في أقسام هذه المعاهد استمع المحافظ إلى شرح من المختصين فيها حول التخصصات التي تـدرس فيها بالإضافة إلى الصعوبات التي تـواجـه سير عملية التدريس فيها, مؤكداً دعم قيادة المحافظة لتطوير هذه المعاهد وتفعيل دورهـا ومساهمتها في خدمة المجتمع والتنمية مـن خلال مخرجاتها من الكوادر المهنية والفنية الـتـي تحتاجها سوق العمل في ظل التوجهات الحالية بالاهتمام بالمعاهد التخصصية التي تساهم في رفد الاقتصاد الوطني.

كما قام المحافظ / الجفري بزيارة ميدانية لمشروع إنشاء المعهد التقني بمدينة الشعب والبالغة تكلفته أكثر من مليوني دولار, حيث أكد المحافظ على ضـرورة الإسـراع في استكمال أعمال المشروع خاصة وأنه تم حتى الآن إنجاز حوالي (43) في المائة من أعماله.

ضمن برنامج التدريب الصيفي في الجامعات العربية

تدريب الدفعة الأولى من طلاب جامعة حضرموت في مصر والسودان

المكلا / أشرف باجبير :

في إطار برنامج التدريب الصيفي لطلاب الجامعات اليمنية في رحاب الجامعات العربية تغادر يوم الخميس الدفعة الأولى مـن طـلاب جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا من جميع كليات الجامعة في كافة التخصصات والأقسام العلمية وذلك لتنفيذ برنامج التدريب الصيفي في مصر والسودان وعددهم (32) طالباً وطالبة.

وقد تم تقسيم الطلاب إلى مجموعات في عدة دول وجامعات عربية في دورات تستمر لمدة شهر كامل لتبادل الخبرات العلمية والتدريبية مع طلاب الجامعات العربية وخلق روح الزمالة والتنافس فيما بينهم.

وحث الأستاذ الدكتور / عبدالله عيضة باحشوان نائب رئيس جامعة حضرموت لشؤون الطلاب والدكتور / سالم محمد بن سلمان مدير عام الأنشطة الطلابية في الجامعة الطلاب على بـذل المزيد مـن الجهود أثـنـاء تدريبهم فـي تلك الجامعات وإعطائهم فكرة عن الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة مع الاتحاد العربي للتدريب والتأهيل وكذا الجامعات العربية من أجل تبادل الخبرات بين الطلاب في الجامعات العربية وفق البرنامج التدريبي الصيفي المتفق بشأنه, مشيرين إلى أن الهدف من التدريب الصيفي هو اكتسابهم الخبرات وتبادل الأفكار العلمية فيما بينهم وتنمية قدراتهم وإبداعاتهم الطلابية ومناقشة بحوثهم.

من جانبه أفـاد الأخ / فهيم عبدالله العفاري مسؤول التدريب والتأهيل في الجامعة أن جامعة حضرموت حرصت على إبتعاث طلابها إلى الجامعات العربية ليتلقوا التدريب ويكتسبوا الخبرات وليتقووا في التطبيق العملي خلال سنوات الدراسة.

البحث الاجتماعي الميداني لصندوق الرعاية الاجتماعية في محافظة عدن يهدف إلى الحد من ظاهرة الفقر

عمليات المحافظة لصندوق الرعاية الاجتماعية:

-عدن (258125)
- دار سعد (307029)
- الشيخ عثمان (388246)
- المنصورة(357919)
-البريقة(371302)
-التواهي(200715)
- المعلا(245500)
-صيرة(269377)
-خورمكسر(271195)

وعلى الإخوة المواطنين التواصل على الأرقام أعلاه في حالة وجود أي أشخاص يطالبون بمبالغ مالية أو سمسرة أو أي مخالفات في الميدان أو أي استفسارات . مع العلم بأن الباحث توجد لديه بطاقة تعريفية من الصندوق ..